محليات

حملة على سرافيس جديدة وقطنا

| محمد راكان مصطفى

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في ريف دمشق لؤي السالم للوطن عن قيام المديرية بالتعاون مع شرطة المرور بحملة لقمع المخالفات المرتكبة من سرافيس قطنا وجديدة لجهة تقاضي سعر زائد.

وأكد السالم تنظيم الدوريات لـ ٢٥ ضبطاً يوم أمس، لافتاً إلى أن المخالف الذي لا يقوم بتسوية المخالفة خلال ٥ أيام سوف يتم اتخاذ قرار بحجز السرفيس الذي ارتكب المخالفة، منوهاً بأن الهدف من الحملة وتنظيم الضبوط هو تنبيه المخالفين بضرورة الالتزام بالتسعيرة بما يضمن تأمين الخدمة للمواطنين بشكل عادل.

ولفت السالم إلى أنه سيتم حجز أي سرفيس يضرب سائقه عن العمل مع التنبيه من إمكانية إلغاء تخصيصه بالترخيص للعمل على الخط.

وفي سياق آخر كشف السالم عن قيام دوريات حماية المستهلك بحملة رقابية على منطقة حفير التحتا بناء على ورود شكاوى، مشيراً إلى قيام المحال والمتاجر بعد علمها ببدء الدوريات لعملها بالإغلاق في محاولة للتهرب من الرقابة. مؤكداً على إصدار تعليمات للدوريات للقيام بالإغلاق بالشمع الأحمر لأي محل مغلق، إلى حين مراجعته للمديرية والقيام بالتدقيق عن قيامه بالإعلان على الأسعار وعن مدى التزامه بالأسعار النظامية.

لا يشمل الأبنية العشوائية غير المرخصة ولها قانون خاص يعالج وضعها

سكري لـ«الوطن»: انتهينا من دراسة مشروع قانون إعفاء الأبنية المتضررة كلياً وجزئياً ومدته سنة

| محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الإدارة المحلية والتنمية العمرانية في مجلس الشعب زياد سكري أن اللجنة انتهت أمس من مشروع المرسوم المتعلق بإعفاء من تضررت أبنيتهم نتيجة الأعمال الإرهابية من الرخص والرسوم الإضافية، موضحاً أنه تم إجراء بعض التعديلات عليه ومنها استبدال كلمة إعفاء مالكي العقارات بمالكي الأبنية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال سكري: إنه تم شطب الفقرة التي نصت أن الإعفاء يشمل فقط الأبنية ضمن المناطق التنظيمية، مؤكداً أنه تم استبدالها بأخرى تنص أنه يعفى كل من كان حاصلاً على رخصة لبناء سابقاً سواء كانت ضمن المخطط التنظيمي أم زراعية أم لمنشأة صناعية أم من أجرى تسوية لمخالفته.

وأوضح السكري أن المشروع شمل من تضررت أبنيتهم كلياً أو جزئياً من إعفاء رخصة البناء والرسوم الإضافية سواء كانت رسوم تحسين له أم غير ذلك، مؤكداً أن المكتب التنفيذي يمنح رخصة تجديد للمتضرر الذي رفع طلباً للحصول على الرخصة بعد التأكد أنه كان حاصلاً على رخصة قديمة.

وبين سكري أن إجراءات منح الرخصة تبدأ بطلب يقدمه المواطن إلى الوحدة الإدارية المسؤولة عن المنطقة يشرح فيه وضعه بأنه كان حاصلاً على رخصة بناء سابقا وتضرر نتيجة الأعمال الإرهابية كلياً أو جزئياً، ومن ثم يحال الطلب من رئيس الوحدة الإدارية إلى لجنة مشكلة لهذا الغرض.

وأضاف سكري: اللجنة مؤلفة من رئيس الوحدة الإدارية أو من ينوب عنه وكل من الأعضاء رئيس الدائرة الفنية أو من ينوب عنه ورئيسي أو مديري الشؤون المالية والقانونية، مشيراً إلى أن اللجنة تدرس الطلب ومن ثم ترفع تقريرها إلى المكتب التنفيذي بالوحدة الإدارية والذي بدوره يمنح المواطن المتضرر ترخيصاً جديداً معفى من الرسوم الأصلية والإضافية.

وكشف سكري أن إجراءات الحصول على الترخيص لا تتجاوز شهراً، موضحاً أن مدة مشروع المرسوم سنة واحدة بعدما كانت هناك فكرة بجعل مدة المرسوم مفتوحة إلا أن هناك عقبة واجهت اللجنة وهي أن إعفاء الرسوم والضرائب لا تتم إلا بموجب قانون ومن هذا المنطلق تم تحديد مدة زمنية للمرسوم.

وفيما يتعلق بإحصاء الأبنية المتضررة أكد سكري أنه لا يوجد إحصائية لدى وزارة الإدارة المحلية والبيئة حول هذا الموضوع إلا أن مشروع المرسوم سيشمل كل مالكي الأبنية المتضررة والمرخصة وبالتالي فإن النسب ستتفاوت بين منطقة وأخرى، مشيراً إلى أن اللجنة طلبت من الوزارة إحصائية إلا أن الرد أن هناك بعض المناطق لم يتم إحصاؤها بعد.

وفيما يتعلق بموضوع الأبنية العشوائية التي لم ترخص أكد سكري أنه لن يشملها مشروع المرسوم باعتبار أن هذه الأبنية تتم معالجة وضعها وفق القانون ٢٣ الصادر في عام ٢٠١٥ والذي نص على أنه يتم استملاك هذه المناطق ويتم حصر أصحاب الحقوق فيها ومن ثم تنظيم المنطقة وفق مقاسم، مضيفاً: بعد الانتهاء يتم توزيعها بشكل إجباري على المالكين بمعنى أنه يتم تنظيم المنطقة كاملاً.

وفي الغضون كشف سكري أن مشروع المرسوم المتعلق بتعميم تجربة نظيره رقم ٦٦ والذي طبق في منطقة خلف الرازي بدمشق مازال يدرس في أروقة مجلس الشعب، مؤكداً أن هذا المرسوم لا يطبق إلا في منطقة خلف الرازي باعتباره استثناء لا يتم اللجوء إليه إلا عند الضرورة.

وأضاف سكري: القانون رقم ٢٣ حدد آلية التعامل مع كل المناطق على مساحة جغرافيا البلاد وبالتالي فإن المشروع الحالي الذي يدرس استثناء من القانون، مؤكداً أن اللجنة تحاول توفيق مشروع المرسوم مع الدستور الذي حدد آلية التملك وإجراءاتها والقوانين النافذة في هذا الخصوص.

> المرسوم ٦٦ استثناء ولا يطبق إلا في المنطقة التي صدر بشأنها

> منح الترخيص في شهر

رحال: زيادة في زراعة التبغ بدرعا

| قصي المحمد

كشف مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في درعا عبد الفتاح الرحال لـ«الوطن» أن المساحات المخطط تنفيذها للموسم الزراعي ٢٠١٧/٢٠١٨ في المحافظة تبلغ ١٤٠ ألف هكتار لزراعة الحبوب (قمح وشعير وحمص) وبطاطا وخضار شتوية وصيفية وتبغ وبندورة وذلك بزيادة ملحوظة عن المساحات التي كان مخططاً لها الموسم الفائت والبالغة ١٣٧ ألف هكتار.

وأكّد الرحال أن أكثر المساحات المخطط تنفيذها هي لمحصولي القمح والشعير والمخصصة بأكثر من ١١١ ألف هكتار، منها ٨١ ألف هكتار قمح (مروي وبعل)، وما يقارب ٣٠ ألف هكتار لمحصول الشعير منفذ منها حالياً ما يقارب ٦٥٠ هكتاراً حالياً.

وأشار الرحال إلى أن هناك توسعاً في المساحات المخطط زراعتها مقارنة مع الموسم الفائت لبعض المحاصيل كزراعة التبغ الذي زادت المساحة المخطط تنفيذها أربعة أضعاف ما كان مخططاً له العام الماضي لتصل إلى ٢٠٠٠ هكتار، مقابل ٥٠٠ هكتار الموسم الفائت، لافتاً إلى تراجع المساحات المخططة للتنفيذ لزراعة الحمص من ٢٦ ألف هكتار إلى ٢٢ ألف هكتار.

وأكّد مدير الزراعة أنه تم توجيه لجميع الوحدات الإرشادية في المحافظة لمنح التنظيم الزراعي لجميع المزارعين، مؤكداً أنه تم اعتماد الوثائق القديمة من أجل تسهيل عملية المباشرة بالعمل لهم.

وأشار مدير الزراعة إلى أنه تم منح جميع المزارعين من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار الأسمدة المطلوبة وفقاً للمساحات المخططة، لافتاً إلى الاجتماعات الدورية برئاسة المحافظ مع مديرية الزراعة ومؤسسة الإكثار والمصرف الزراعي والغرف الزراعية مع الوحدات الإرشادية والجمعيات الفلاحية لتتبع تنفيذ الخطة الزراعية والوقوف على واقعها.

٦٦ مقعداً لذوي الشهداء و٧ منح للطلاب المعوقين

معاون وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: ٦٥٣ مقعداً للطلاب في مفاضلة منح الجامعات الخاصة خلال أيام

| فادي بك الشريف

كشف معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة الدكتور بطرس ميالة لـ«الوطن» عن صدور مفاضلة منح الجامعات الخاصة خلال أيام قليلة جداً وذلك بعد استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بصدورها عملا بقرار مجلس التعليم العالي، منوهاً بالانتهاء من إعداد جميع الشروط الخاصة بالمنح ليتم التفاضل على أساس المعدل والثانوية الحديثة والرغبات والاختصاصات بما فيه الحد الأدنى للتفاضل.

وبين ميالة أن عدد الطلاب الذين سيتم قبولهم يقدر بـ٦٥٣ طالباً وطالبة من الفرعين العلمي والأدبي، يشكلون نسبة ٥ بالمئة من عدد الطلاب والطالبات المستجدين المسجلين سنويا في الجامعات الخاصة، منوها بأن التقدم لمفاضلة المنح يشمل ٢٢ جامعة خاصة في سورية.

وأشار معاون وزير التعليم العالي إلى أن الوزارة ستقبل ١٠ بالمئة من مقاعد المنح لذوي الشهداء، ما يعادل ٦٦ مقعدا، إضافة إلى قبول ١ بالمئة من مقاعد المنح للمعوقين، ما يعادل ٧ منح خاصة وذلك من أصل المقبولين في مفاضلة منح الجامعات الخاصة، بهدف إتاحة الفرصة لهم بالتسجيل على المفاضلة، على أن يتم التقدم لكل اختصاص على حدة من إجمالي المنح وفق الاختصاصات المتاحة والمحددة.

كما لفت ميالة إلى ترقين قيد الطالب في الجامعة الحكومية وذلك في حال كان من المقبولين عند صدور النتائج النهائية للمقبولين في مفاضلة منح الجامعات الخاصة، وبذلك يستفيد من المنحة.

وبموجب الشروط، يتم التفاضل على أساس مجموع درجات الشهادة الثانوية الحاصل عليها الطالب بإحدى دورتي عام٢٠١٧ وذلك بعد اختيار لغة أجنبية واحدة (إنكليزي – فرنسي)، مع طي درجة مادة التربية الدينية وبناء عليه يحسب المجموع من ٢٤٠٠ درجة للفرع العلمي و٢٢٠٠ درجة للفرع الأدبي ويفاضل الطالب بناء على هذا المجموع لجميع الرغبات وللقسم المماثل للغة التي اختارها وبشرط أن يكون الطالب حاصلاً على معدل لا يقل عن ٥٠ بالمئة في الشهادة الثانوية، مع صدور عدد من الشروط تتوضح في إعلان المفاضلة بشكل مفصل.

ويحق للطالب المقبول أو المسجل في الجامعة الحكومية (عام أو مواز) في العام الدراسي ٢٠١٧–٢٠١٨ التقدم إلى مفاضلة منح الجامعات الخاصة مهما كان قبوله بالجامعة الحكومية، وكل طالب يقبل في المنحة يرقن قيده في الجامعة الحكومية إذا كان مسجلاً فيها.

ولا يحق للطالب التسجيل في الجامعة الحكومية إذا كان قبل فيها ولم يسجل بعد، كما تتضمن المفاضلة ما يخص الفرع العلمي والأدبي لأبناء الشهداء، والفرع الأدبي والعلمي لذوي الإعاقة، وبناء على قرار مجلس التعليم العالي تعلن الوزارة شروط التقدم للاستفادة من المنح المجانية المقدمة من الجامعات الخاصة لمصلحة وزارة التعليم العالي للعام الدراسي ٢٠١٧–٢٠١٨ للطلاب السوريين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة السورية بفروعها لعام ٢٠١٧ لدراسة المرحلة الجامعية الأولى في الاختصاصات المحددة.

ضبط مواد غذائية تركية المنشأ في حماة

| محمد أحمد خبازي

ضبطت دوريات حماية المستهلك صباح أمس مواد غذائية ومشروبات مخالفة تركية المنشأ غير مستوفية لأدنى شروط الرقابة الصحية في مستودع بحي الجلاء في مدينة حماة.

وبين محافظ حماة محمد الحزوري الذي أشرف على أن عملية الضبط تمت بناء على معلومات وردت إلى الأمانة العامة للمحافظة حيث تم التوجيه لمديرية التجارة وحماية المستهلك بالتدقيق بالمستودع وضبطه في حال ثبوت حيازته مواد مخالفة، ليتبيَّن أنه يحوي كميات كبيرة من المواد الغذائية المتنوعة والمقبلات ومشروبات الطاقة والغازية وأغذية الأطفال.

وأوضح الحزوري أن وجود هذه البضائع التركية المهربة في الأسواق المحلية له منعكسات سلبية على سلامة مستهلكيها لغياب أية رقابة صحية أو فحص جرثومي لتحديد وبيان مدى سلامتها ومواصفاتها أو خلوها من أية ملوثات، عدا عن تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

مؤكداً أنه تمت إحالة المخالفين للقضاء أصولاً مع حجز المواد والبضائع الموجودة في المستودع لحين بيان وضعها، وأن الجهات المختصة في المحافظة ماضية في التصدي لكل من تسول له نفسه العبث بسلامة المواطنين.

الأكشاك تحتل أرصفة المشاة في جرمانا

| الوطن

امتدت الأكشاك بين ساحة الرئيس في جرمانا وصولاً إلى مول جرمانا في منطقة القوس وتكاثرت ليتجاوز عددها ١٥ كشكاً ناهيك عن بسطات المشاوي وبسطات الشاي، ما سبب إلغاء الرصيف كاملاً للشارع العام في المنطقة.

رئيس بلدية جرمانا نزيه شرف الدين بين أن المسألة تتعلق بكثرة طلبات الأكشاك ولذلك وافق المجلس المحلي للمدينة على تعيين بعض الأكشاك في المنطقة المذكورة، مبيناً أن الواقع الحالي للرصيف الممتد على جانبي الشارع العام من بعد ساحة الرئيس باتجاه مول جرمانا واقع سابق لتسلم المجلس المحلي للمدينة لمهامه قبل أشهر، مؤكداً أن ما يحاول القيام به كرئيس للمجلس المحلي للمدينة هو إيجاد صيغ قانونية للواقع لذلك فقد اتخذ المجلس قراراً بتحديد مواصفات أكشاك المدينة وأشكالها وتحديد مساحة الكشك الداخلية بمترين عرضاً ومترين ونصف المتر طولاً، وبمساحة خمسة أمتار تفصل بين الكشك والآخر.

رئيس بلدية جرمانا لم يجد جواباً لسؤالنا حول مصير المشاة المارين بالمنطقة والذين أصبحوا يتشاركون الطريق العام مع السيارات بعد أن ذهب الرصيف، وعن عدم اتخاذ الإجراء القانوني بحق الأكشاك غير المرخصة والمخالفة.

السالم لـ«الوطن»: ١٣٨ مليون ليرة تكلفة ترميم مبانٍ حكومية

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم أن العمل مستمر لتأهيل جميع المنازل التي تضررت بفعل الإرهاب في منطقة الحفة وريفها، بالتوازي مع تأهيل المدارس وتحسين كل خدمات المنطقة من كهرباء ومياه لضمان استقرار الأهالي فيها، مبيناً أنه خلال الشهر الحالي يتم ترميم وإعادة تأهيل ١٠٠ منزل في قرى عين الجوزة ودفيل وكرافيش وبكاس والزنقوفة، على أن يتم ترميم ٢٠٠ منزل آخر في عدة قرى خلال الشهر المقبل.

وعقب جولة تفقدية على الأعمال المنفذة، قامت بها لجنة إعادة الإعمار للمشاريع الإستراتيجية والتنموية التي أطلقتها الحكومة في منطقة الحفة وريفها، أكد السالم لـ «الوطن» الانتهاء من تأهيل عدة مشاريع أهمها مصرفي توفير البريد والتسليف الشعبي إضافة للمركز الثقافي مبيناً أن قيمة تكاليف أعمال الترميم فيها بلغت ١٣٨ مليون ليرة سوريّة.

ولفت السالم إلى أنه ستتم معالجة الوضع الكهربائي في منطقة صلنفة، مؤكداً متابعة أعمال ترميم المنازل المتضررة ضمن المنطقة بشكل كامل.

وشدد السالم على مسألة مساعدة أهالي القرى المحررة وتلبية متطلباتهم وذلك من خلال توفير إيرادات إضافية لهم لتأمين مصادر دخل من خلال تأمين معدات زراعية واستصلاح الأراضي والبذار.

ووجّه محافظ اللاذقية مديريتي الخدمات الفنية والمياه لمعالجة مشاكل الطرقات وإرواء المنطقة كل حسب عملها، مشدداً على ضرورة معالجة الانهيارات الطرقية التي تتسبب بها الأمطار وتحويل مكب نفايات الحفة إلى مكب البصة منعاً لتلوث مصادر المياه في المنطقة، إضافة لحل مشاكل نقص المياه عبر حفر آبار جديدة في قريتي فجلايا وعين التينة، والأخيرة طالب المحافظ باستئجار عقار فيها وتحويله إلى مدرسة حتى بناء مدرسة أخرى فيها تتناسب مع التوزع السكاني بالقرية، كما تم تخصيص قطعة أرض في القرية لإنشاء مخبز آلي وتركيب محولة كهربائية لتحسين الواقع الكهربائي فيها.

مدير كهرباء اللاذقية نزيه معروف أكد لـ«الوطن» أن المديرية عملت وفق خطة إسعافية لتأمين تغذية كهربائية لقرى الحفة المتضررة من الإرهاب عبر خطوط وأعمدة مستعملة وذلك حتى تأمين تكاليف إعادة تأهيل كامل الشبكة الكهربائية فيها.. كما شدد مدير الخدمات الفنية وائل الجردي على العمل لاستكمال الأعمال في القرى المحررة ومعالجة الانهيارات الطرقية وفق توجيهات المحافظ، مشيراً إلى الانتهاء من تنفيذ نحو ٨٠ بالمئة من أعمال الترميم في قرى الدفيل وعين الجوزة.

مدير نقل الحسكة: لا خوف على أضابير الآليات.. نعتمد على البيانات الحاسوبية المؤتمتة إلكترونياً

| الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير نقل الحسكة عثمان السلمان عملية نقل أضابير الآليات من الحسكة وإلى بقية المحافظات تتم بشكل طبيعي باستثناء محافظة دير الزور التي تكمن المشكلة فيها نتيجة للظرف الأمني الراهن هناك، ما أدى إلى غياب شبكة الاتصال الإلكترونية الرسمية بين المحافظتين، مبيناً أن عملية الاتصال التي تتم الآن تكون بطرق شخصية وليست رسمية عن طريق الاتصال هاتفياً أو طريق الواتس، وكلا الحالين لا يؤخذ بهما كعملية تواصل رسمي فيما يخص العمل الرسمي بين المحافظتين والمعنيين بقضاء حاجة المواطن.

وأشار السلمان إلى أن ظروف التبادل الرسمي متوافرة اليوم بين مديريات النقل بالحسكة وبقية المحافظات، وأن طرق المعالجة سهلة جداً ولا وجود لأي عوائق قد تعترض العمل، ويتم معالجة وتذليل أي مشكلة فوراً في ضوء الإمكانات والتسهيلات التي منحتنا إياها وقدمتها وزارة النقل لآلية عمل المديرية والمواطن، فيما يتعلق بعملية نقل الآليات وصحف الملكية والشهادات الجمركية وإلى ما هنالك من بيانات ورقية أخرى يتم حسب الأنظمة والقوانين النافذة المعمول بها، بما يضمن مصلحة الدولة والمواطن على حد سواء.

وبين المدير أن أضابير الآليات التي كانت في المستودع الرئيسي العائد للمديرية التي أصبح مقرها القديم خارج السيطرة تم نقل ٢٥ بالمئة من الأضابير من ذلك المستودع على دفعات، مشيراً إلى أن هذا الموضوع، كان قد أثير حوله ضجة ترتبط من وجهة نظر من أثارها بحقوق المواطن القانونية في إثبات ملكيته الشخصية لآليته ورقياً، مؤكداً أنه لا خوف على حقوق المواطن وتم معالجة هذا الموضوع بعد أن تم التوجيه الرسمي حيال ذلك من الوزارة لعدم تمكننا كمديرية من استكمال وجلب ما تبقى من أضابير داخل المستودع الرئيسي، نتيجة لمنع عاملينا من الدخول إليه بخصوص ذلك من عناصر المليشيات الكردية، وعليه فإن تعليمات الوزارة جاءت واضحة وصريحة، لضمان حقوق الدولة والمواطن وذلك بالاعتماد على البيانات الحاسوبية المؤتمتة الكترونياً لدينا، للتأكد من سلامة وضع الآلية وبياناتها المرتبطة بها من الناحية القانونية، بعد فحصها فنياً من المختصين لدى المديرية في الحسكة أو بالإنابة في حال وجود تلك الآلية خارج المحافظة من العناصر الفنية والإدارية لدى مديريات النقل الأخرى، وبناءً على ذلك يتم التواصل بين المديرية والمديريات الأخرى إلكترونياً من خلال الإيميل الرسمي العائد للمديرية حصراً.

وقال السلمان: نقوم بتزويد الوزارة بقاعدة بيانات حاسوبية تتضمن كل ما تم تنفيذه من عمل لدى المديرية بشكل كامل عن طريق أقراص ليزرية لها شيفرة خاصة لا يمكن التعرف عليها ومعرفة ما تتضمنه بياناتها إلا عن طريق المختصين في الوزارة حصراً، فلذلك لا خوف عليها حتى إن فقدت أو تعرضت للسرقة.

وأوضح مدير النقل: إن المديرية أدخلت إلى صندوق الخزينة لدى المالية خلال شهر أيلول الماضي مبلغ ٧١ مليون ليرة كمبالغ رسوم للآليات، ووصل ما تم تحصيله لغاية يوم الأحد الماضي مبلغ ٨٠ مليون ليرة، إلا أن هناك صعوبات لا تزال تعترض سير العمل الإداري، ومنها مسألة الوقود المكررة يدوياً والزيوت وما يرافقها من متفرقات، واللازمة كلها لعمل المولدة الكهربائية الخاصة بعمل المديرية التي تعمل على مدار الساعة، إضافة إلى النقص الحاصل في أدوات العمل من طابعات وأحبار وحواسيب، وكذلك النقص في العناصر البشرية اللازمة لعمل الشعب في المديرية، ولاسيما الجانب الخاص بعمل شعبة المعلوماتية، مبيناً أن طاقم المديرية لا يتعدى ٣٣ عاملاً بمن فيهم العمال المفرزون إلى المؤسسات التابعة لوزارة النقل بالمحافظة!.